

كلمة سلطنة عمان في جلسة الاعتماد النهائي

لتقرير السلطنة في مجال حقوق الإنسان

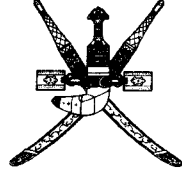
7 يونيو 2011م

سعادة الرئيس،

أود، ونحن بصدد الاعتماد الختامي لتقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التأكيد على إن سلطنة عُمان، ومنذ شروعها في اتخاذ الخطوات الأولى لإعداد تقريرها، تعاطت مع آلية الاستعراض الدوري الشامل بكل إيجابية وشفافية انطلاقاً من قناعتها بأن هذه الآلية المستحدثة من قبل مجلس حقوق الإنسان تمثل فرصة جيدة لإستعراض التقدم والإنجازات التي تحققت على أرض السلطنة وفي نفس الوقت الوقوف على مرئيات وتوصيات وتجارب الدول الأعضاء والاستفادة من الممارسات المثلى في سياق عملية التطوير والتحديث المتواصلة في السلطنة.

إن التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة في السلطنة إنما تهدف على الدوام إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة وبما يحفظ للإنسان كرامته وحرية وسلامته في ظل منظومة تشريعية متكاملة وإطار من العدالة والمساواة والمسؤولية الجماعية.





سعادة الرئيس،

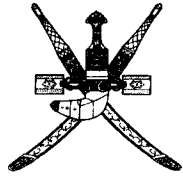
بُعيد تبني الفريق العامل لمشروع تقرير الاستعراض الدوري الشامل في شهر يناير من هذا العام، عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل للسلطنة إجتماعا في بداية شهر فبراير الماضي برئاسة معالي يوسف بن علوي بن عبدالله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية رئيس اللجنة الوزارية، نوقشت خلاله الإجراءات التي ستُتخذ لدراسة التوصيات قيد النظر وتحديد موقف السلطنة تجاهها وشكلت لهذا الغرض لجنة قانونية لدراسة التوصيات بشكل واف واقتراح الموقف المناسب تجاهها.

كما نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ورشة عمل في مسقط في 26 فبراير 2011م حول الاتفاقيات الأممية لحقوق الإنسان، وذلك لتكثيف وتوسيع التعاون المشترك والفهم الواعي والمسؤول نحو مضامين تلك الاتفاقيات وبما يتجاوب مع طبيعة ومستوى التنمية في السلطنة وما ترمي إلى تحقيقه خلال المرحلة المقبلة من مسيرة النهضة العُمانية الحديثة.

سعادة الرئيس،

كما تعلمون، تلقت بلادي في جلسة الاستعراض 166 توصية، قبلت منها 103 توصية والنظر في 51 توصية ورفض 12 توصية. ويسرني أن أعلن لكم اليوم بأن بلادي قررت القبول بـ 39 توصية من أصل 51 توصية قيد النظر. إنني وإذ أعلن ذلك، أود





الإشارة والتأكيد بأن السلطنة تدرك وتؤمن بأن الجدوى الحقيقية لا تكمن في عدد التوصيات المقبولة وإنما في مضمونها وتطبيقها على أرض الواقع.

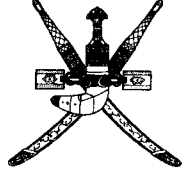
ويسرني في هذا السياق إحاطة المجلس ليس بقبول السلطنة فحسب للتوصية قيد النظر الداعية إلى ضمان فصل السلطة التنفيذية عن الإدعاء العام إنما بتنفيذها عمليا عبر إصدار المرسوم السلطاني رقم 2011/25م والذي جاء ليكرس استقلالية الإدعاء العام في السلطنة من خلال منحه الإستقلالية الإدارية التامة، علما بأن الإدعاء العام كان يحظى بالاستقلالية في ممارسة أعماله القضائية ولكنه كان يخضع للإشراف الإداري للمفتش العام للشرطة والجمارك.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يسرني أن أبلغكم بأن السلطنة قبلت النظر في الانضمام إلى أربعة اتفاقيات رئيسية وهي العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة كافة أشكال التعذيب واتفاقية منع الاختفاء القسري. إن قبول السلطنة لهذه التوصيات جاء تجسيدا لقناعتها بأن تشريعاتها الوطنية تتسق مع جل ما جاء في هذه الاتفاقيات.

سعادة الرئيس،

إن بلادي قبلت أيضا التوصيات التي تدعوها إلى بحث إمكانية تقديم دعوة مفتوحة لجميع المكلفين بالإجراءات الخاصة. إن القبول بهذه التوصية يعكس نهج السلطنة الراسخ والمبني على



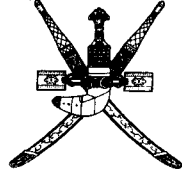


الشفافية والحوار البناء في التعامل والتعاون مع الأجهزة والآليات
الأممية بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وانطلاقاً أيضاً من يقيننا
بأن ما هو قائم في السلطنة من تشريعات وبرامج وممارسات
يتسق مع أعلى المعايير الدولية

سعادة الرئيس،

قبلت السلطنة مجموعة أخرى من التوصيات الداعية إلى دعم
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجعلها منسجمة مع مبادئ
باريس. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن السلطنة بادرت
بانشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إيماناً منها بأهمية دور
مثل هذه اللجنة في أن تكون حلقة الوصل بين الأفراد والمجتمع
من جهة والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، كما أن إنشاءها
جاء لإستكمال البناء المؤسسي في السلطنة لمنظومة حقوق
الإنسان. والجدير بالذكر أيضاً، أن اللجنة بادرت بنفسها في العام
الماضي في تنظيم ورشة عمل في السلطنة بالتعاون والتنسيق مع
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول عمل ومهام اللجان
الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، ولقد خلصت ورشة
العمل إلى أن اللجنة الوطنية العمانية منسجمة مع مبادئ باريس
في العديد من الجوانب وأن هناك بعض المتطلبات الإضافية التي
يجب استيفائها لتصبح اللجنة متسقة مع تلك المبادئ.





سعادة الرئيس،

قبلت السلطنة بتلك التوصيات الداعية إلى مراجعة بعض التشريعات وإلى وضع الآليات لدراسة تحفظات السلطنة على بعض مواد الاتفاقيات التي انضمت إليها بغية سحب بعض هذه التحفظات. إن السلطنة قبلت بمثل هذه التوصيات للتأكيد على أن عملية المراجعة بغية تطوير وتحديث ما يمكن من تشريعات وفق مقتضيات والمتغيرات هي عملية مستمرة في السلطنة وتعد من أحد المبادئ التوجيهية الراسخة للعمل الوطني في السلطنة.

وفي الختام، وإذ نتطلع إلى الاعتماد النهائي لتقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أود أن أؤكد بأن هدف تعزيز منظومة حقوق الإنسان على المستوى الوطني يظل مهمة مستمرة ومتواصلة في بلادي، وذلك من خلال تعزيز الوعي وسن القوانين وتحسينها وبناء المؤسسات وتطويرها بغية تحقيق ما هو أفضل لكل إنسان في سلطنة عُمان.

وشكراً سعادة الرئيس،

Yahya Salim Alwahaibi

Ambassador & Permanent Representative

